سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه السودان (١٩٥٣ – ١٩٥٧م)

د.كهلان كاظم حلمي / كلية الآداب

المقدمة

استولى المصريون على السودان الشرقي قبيل عام ١٨٢٢م أبان حملات محمد علي[١] ، ومنذ سنة ١٨٩٩م عرف السودان رسمياً بالسودان الانكليزي المصري ، وأقيم فيه نظام ثنائي ، وشرعت انكلترا بتصفية آخر بقايا القوات المهدية التي كانت قد تراجعت إلى سهول كردفان[٢] . ولم يتغير الوضع كثيراً بعد معاهدة سنة ١٩٣٦م المصرية الانكليزية ، إذ إنها لم تمس الوضع الإداري القائم . وشعر السودانيون بخيبة أمل كبيرة ، وانتقدوا المفاوض المصري بأنه لم يُحسن استغلال الوضع الدولي حينذاك لمصلحة مصر والسودان ، ولا سيما أن بريطانيا كانت بحاجة إلى هذه المعاهدة بعد هجوم إيطاليا على الحبشة ، فضلاً عن الأحداث الدامية التي حدثت حينها في الجامعات المصرية[٣] .

كانت مصر تدعي بأن الحكم الثنائي في السودان لم يكن سوى ستار تتستر به بريطانيا لعدم تحقيق وحدة (وادي النيل) ، وغالباً ما عبرت عن قلقها من الطريقة التي كان يعالج بها البريطانيون سياسة السودان الداخلية ، ولا سيما مراعاة بريطانيا لحزب الأمة الذي يترأسه عبد الرحمن باشا بن المهدي الميال نحو الاستقلال . أما حزب الأشقاء وهو من الأحزاب الرئيسية الذي كان يتزعمه الزعيم الديني الشيخ علي المرغني ، فإنه يحظى بدعم مصر لإيمانه بـ(وحدة وادي النيل) لما بينهم من روابط تاريخية وحضارية مشتركة[٤] ، بيد أن الطروحات المصرية قد تغيرت بعد ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م ، إذ أحدثت الثورة انقلاباً في الأوضاع السياسية الداخلية في مصر ، وأن وجهة نظر قادة الثورة بالنسبة للسودان قد تغيرت ، ولأول مرة يظهر من يؤمن بحق السودان في تقرير المصير[٥] .

التوجه الأميركي نحو السودان (١٩٥٣ – ١٩٥٥م) :

ظلت الولايات المتحدة الأمريكية تعتقد لمدة طويلة من الزمن أنّ بعض المناطق في العالم تعد جزء لا يتجزأ من الإمبراطورية البريطانية أو الفرنسية أو مناطق نفوذ لهما ، لكن تراجع القوتان التقليديتان البريطانية والفرنسية بعد الحرب العالمية الثانية دفع بالولايات المتحدة الأميركية من المبادرة ، لأن تأخذ دوراً بارزاً تجاه المشاكل العالمية وبخاصة الشرق الأوسط لأهميته . ففي سنة ١٩٤٩م وجهت مجلة (New start in the middle east) نداءً لإعادة النظر في السياسة البريطانية تجاه المشاكل المعقدة في الشرق الأوسط ، ودعت إلى خلق تفاهم آنكلو أمريكي قوي ، بشأن مساعدة الولايات المتحدة للأنظمة الموالية للغرب ، والتي تقف ضد الشيوعية في الشرق الأوسط[٦] . ولكن الاختلاف ظهر واضحاً بين الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا .

وقد ذكر (إيدن) وزير الخارجية بريطانيا آنذاك أن الحكومة الأمريكية حثت بريطانيا على وجوب الاعتراف بفاروق ملكاً على السودان في نهاية الأربعينيات ، وفي نهاية آذار سنة ١٩٥٢م ألحت الولايات المتحدة على بريطانيا ضرورة الإسراع في المحادثات مع المصريين وانسحاب القوات

البريطانية من مصر[٧] . ويبدو أن الضغط الأمريكي قد شجع المصريون باتخاذ خطوات فعالة تجاه بريطانيا ، ففي سنة ١٩٥١م قامت مصر ومن جانب واحد بإلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦م وملحقاتها والاتفاقيتين المتعلقتين في السودان للمعاهدة المذكورة ، وقد قاومت بريطانيا هذا الإلغاء ولم تعترف به[٨] .

وفي أثناء المفاوضات بين الجانبين البريطاني والمصري التي جرت في القاهرة في العشرين من تشرين الأول سنة ١٩٥٢م أدت الدوائر الأمريكية في وزارة الخارجية الأمريكية دوراً في تقريب وجهات النظر بين الطرفين ، وفي واقع الأمر أن الولايات المتحدة كانت تهيئ مصر لإشراكها في منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط ، الأمر الذي جعل حكومة واشنطن تمارس ضغطاً على بريطانيا من أجل إقفال الملف السوداني وتبني وجهة النظر المصرية فيما يتعلق بمشكلة السودان ، وقد أرسلت واشنطن في تشرين الأول ١٩٥٢م ، برودريت (Brodrat) المستشار الأول في السفارة الأمريكية في طهران إلى الخرطوم ليقوم بدور ضابط الاتصال الأمريكي لأهمية المشكلة السودانية في نظر واشنطن ، إذ أجرى حال وصوله مباحثات مع السفارتين البريطانية والمصرية وبعض ممثلي الأحزاب السودانية ، وفي لقائه مع صلاح سالم[٩] أيد (برودريت) الطروحات المصرية لحل مشكلة السودان[١٠] .

توصل المصريون والبريطانيون إلى عقد اتفاقية في ١٢ شباط ١٩٥٣م وبمقتضاها يمر السودان في دور انتقالي أمده ثلاث سنوات ، على أن يتمتع السودان بحكم ذاتي كامل للمدة التي تسبق تقرير المصير[١١] . ويعود الفضل في توفير هذه الاتفاقية إلى الجهود الكبيرة التي بذلها (جيفرسون كافري) السفير الأمريكي في القاهرة حينذاك الذي واصل الضغط على زملائه البريطانيين من أجل الوصول إلى حل يرضي المصريين[١٢] . وقد ذكر (كافري) بأن توقيع الاتفاقية بشأن السودان يعد بداية طيبة وأن توقيع الاتفاقية يمثل مرحلة جديدة من الرخاء والاستقرار في الشرق الأوسط ، واعتبرت مجلة نيويورك تايمز (New york Times) أن قضية السودان كانت القضية الرئيسية بعد انهيار الحرب العالمية الثانية أمام الوصول إلى تسوية للمشاكل العالقة بين مصر وبريطانيا ، وأثنت على دور القيادة المصرية الفعال في كسر الجمود القائم في الموقف أثناء المفاوضات[١٣] .

كانت السياسة الماكرة التي انتهجتها أمريكا في توقيع اتفاقية السودان تعبيراً حقيقياً عن نواياها في الحلول محل الانكليز والفرنسيين في المنطقة[١٤] . وقد وصف راديو موسكو في ٢٨ ديسمبر ١٩٥٣م حقيقة الموقف الأمريكي بأن الولايات المتحدة الأمريكية عملت بوجهين ، فهي أمام بريطانيا تحاول أن تشرح وجهة نظرها بخصوص المصريين وتساعدها في الضغط على مصر وشنّ الحرب الباردة عليها لكي تقلل من تصلبها بعض الشيء وتؤمن للاستعمار بعض الضمانات التي تكفل تزايد نفوذه في الشرق الأوسط كله وأمام المصريين تظهر بمظهر الدولة الصديقة التي يهمها أن تجلو بريطانيا عن مصر في أقرب وقت ممكن حتى يستعيد المصريون مكانتهم وقوتهم وإغرائهم بمشروعات ومساعدات أمريكية بعد جلاء البريطانيين[١٥] .

ومهما يكن من أمر فإن الدفء في العلاقات الأمريكية المصرية سرعان ما تبدد عندما طلب الرئيس المصري جمال عبد الناصر من أمريكيا سنة ١٩٥٤م تزويده بالسلاح والعتاد ، فوافقت الولايات المتحدة الأمريكية من حيث المبدأ لكنها طلبت مقابل ذلك موافقة مصر بالانضمام إلى أهداف ميثاق الأمن الجماعي للكتلة الغربية وأن تقبل المعونة والنصائح التي تقدمها بعثة عسكرية إلى القاهرة بهذا الخصوص . بيد أن هذه الشروط لم تحظ بتجاوب من مصر ، وشعر المصريون أن ذلك يتنافى مع توجهاتهم ويحدد من حريتهم تجاه الكيان الصهيوني لذلك رفضت فكرة انضمامها لميثاق

الأمن الجماعي ، لكن الجانب الأمريكي أبدى استعداده التخلي عن هذه الشروط في حال دفعت مصر ثمن الأسلحة فوراً بالدولار ، وهو طلب تعجيزي لأن الأمريكيين كانوا واثقين بأن مصر لم يكن بوسعها دفع مبالغ بهذه الضخامة ، الأمر الذي حث المصريين على التوجه نحو الكتلة الشرقية ويعقدون في سبتمبر ١٩٥٥م صفقة أسلحة مع روسيا وتشيكوسلوفاكيا بلغت قيمتها (٢٠٠ مليون دولار) تقريباً مقابل كمية من القطن المصري طويل التيلة[١٦] .

انعكس تدهور العلاقات المصرية الأمريكية على الأوضاع في السودان ، إذ كان المصريون يعولون على أن السودانيين سيختارون الوحدة مع مصر أثناء عملية تقرير المصير التي أقرتها اتفاقية سنة ١٩٥٣م ولا سيما أن حزب الاتحاد الوطني الميال إلى مصر قد أحرز فوزاً كبيراً على خصومه في أول انتخابات تجري في تاريخ السودان[١٧] ، لكن التدخل الأمريكي بدد توقعات المصريين باختيار السودانيين للوحدة إذ أشارت تقارير استخبارية أمريكية بأن السودان سيختار الاستقلال استناداً إلى المشاعر العامة واتجاهات بعض الأحزاب إلى المطالبة بالاستقلال ، وشنت الصحف والإذاعة المصرية حملة قوية ضد نوايا الأزهري[١٨] ، إذ دعت الحكومة المصرية أن التحول التدريجي للأزهري نحو الاستقلال هو بضغوط أمريكية بريطانية وطالب المصريون أثناء محادثاتهم حول تشكيل لجنة دولية للإشراف على تقرير المصير إشراك الاتحاد السوفيتي ودولة تابعة له كأعضاء في اللجنة للحدّ من الهيمنة البريطانية الأمريكية[١٩] ، وأمام هذا التطور الحاصل عمد عبد الناصر إلى تحريض جنوب السودان على الثورة ضد الشمال لخلق نوع من التعارض بين جزئي السودان حول مسألة الاستقلال[٢٠] .

اتسمت السياسة الأمريكية تجاه السودان أثناء عملية تقرير المصير بالحذر ، فهي من جهة شجعت السودانيين على اختيار الاستقلال ، ومن جهة أخرى سعت للاحتفاظ بنوع من العلاقة مع المصريين وروجت وزارة الخارجية الأهداف الأساسية للولايات المتحدة الأمريكية بتأكيدها على استقرار المنطقة وأن يحافظ السودان على علاقات ودية مع الغرب وجيرانه المباشرين ، وأعلنت بأنها ليست لديها مشاريع ستراتيجية في السودان ، كما أنها لم تبدي أي اهتمام في تقديم مساعدات اقتصادية للسودان قبل تقرير المصير على الرغم من طلب السودان مساعدات اقتصادية من الولايات المتحدة الأمريكية وصفتها الخارجية الأمريكية بالمحدودة والمتواضعة ، وأن تسعى الولايات المتحدة إلى تسهيل اتفاقية مصرية سودانية حول تقسيم مياه النيل لتبديد القلق المصري بهذا الخصوص[٢١] .

ويبدو أن القلق المصري له ما يبرره ، إذ ركزت الولايات المتحدة الأمريكية معظم اهتمامها في منطقة البحر الأحمر على أثيوبيا أحد مصادر مياه النيل وشجعت (هيلا سيلاسي) على قيام اتحاد فدرالي مع أرتيريا سنة ١٩٥٢م ، ثم ضمت بالقوة أرتيريا مع أثيوبيا سنة ١٩٥٣م وإن كان ذلك عن طريق الأمم المتحدة ووقعت الولايات المتحدة مع أثيوبيا اتفاقية للمساعدات العسكرية والاقتصادية إلى عام ١٩٧٧م ، وكان لموقع أثيوبيا الاستراتيجي القريب من البحر الأحمر والخليج العربي والمحيط الهندي أثر في تدفق المساعدات الأمريكية . إذ شكلت (خمسين بالمائة) من المساعدات الأمريكية المقدمة إلى القارة الأفريقية أثناء تلك المدة[٢٢] . فضلاً عن أنّ إسرائيل نظرت على أن البحر الأحمر هو امتداد حيوي له وهو طريق مهم في إقامة علاقات تجارية واقتصادية مع القارة الأفريقية ، وكانت أثيوبيا الصديقة الوحيدة لهذا الكيان ، إذ أعلن (موشي دايان) في سنة ١٩٥٥م ((إن أمن أثيوبيا وسلامتها هو ضمان لإسرائيل))[٢٣] .

السياسة الأمريكية تجاه السودان بعد الاستقلال (١٩٥٦ – ١٩٥٧م) :

يمكن تحديد مسار السياسة الأمريكية في السودان بعد الاستقلال باتجاهين : أولهما سياسي ، وثانيهما اقتصادي .

أما الاتجاه السياسي يمكن تحديد محاوره منها :

أولاً : التأثير المصري السوفيتي على العلاقات الأمريكية السودانية :

اعترفت المملكة المتحدة ومصر في ١ / ١ / ١٩٥٦م استقلال السودان ، وفي اليوم التالي اعترفت الولايات المتحدة الأمريكية بالسودان دولة مستقلة ، وسلمت إقرار الاعتراف من قبل ضابط الارتباط الأمريكي في الخرطوم آرثر بيج (Arthur E. Beach) ورفعت بعثتها في الخرطوم إلى مستوى السفارة ابتداء من ١٥ / ٢ / ١٩٥٦م وعينت (بيج) بصفة القائم بالأعمال حتى عين بن كارتون (Lowell C. Pin Kerton) سفيراً لها في ١٢ / ٤ ومارس نشاطه الدبلوماسي في ١٧ / ٥ / ١٩٥٦م ، وقد وجهت الخارجية الأمريكية سفيرها الجديد بأهمية كون السودان دولة حديثة الاستقلال ويمكن أن تكون مسرحاً لعمليات الجذب بين الشرق والغرب ، ولاسيما أن السودان يتمتع من وجهة نظر الإدارة الأمريكية بموقع ستراتيجي كونه جزء من الوطن العربي وأفريقيا معاً ، مع الأخذ بالحسبان بأن بريطانيا لم تعد تتمتع بمكانة أو وضع يسمح لها بممارسة نفوذ قوي إذ إنها واجهت بعض النكسات في الوطن العربي ، وربما أن الوضع الجديد في السودان يكون مجالاً خصباً للتغلغل سوفيتي في القارة الأفريقية وهيمنة مصرية بسبب هوية السودان العربية وإذا ما حصل ذلك فإنه يشكل إخفاقاً للسياسة الأمريكية في الشرق الأدنى وأفريقيا على السواء[٢٤] .

وناقش نائب الرئيس الأمريكي ريجرد نكسون (Richard M. Nixon) أثناء زيارته إلى السودان في ١٣ / آذار / ١٩٥٧م لتمرير مشروع إيزنهاور ، موضوع التغلغل الشيوعي وتأثيره في السودان مع عبد الله خليل رئيس أول حكومة سودانية بعد الاستقلال الذي أكد من جانبه أن السودان يعارض بقوة وبصراحة الشيوعية على وجه العموم ، وتعتقد الحكومة السودانية أن أفضل طريقة لمواجهة هذا الخطر هو حصولها على حرية كاملة لتعمل في العلن وليس دفعها لتعمل بالخفاء ، وهنالك حزب شيوعي في السودان شبه قانوني أو شرعي يصدر ثلاث صحف[٢٥] ، وذكر عبد الله خليل لنائب الرئيس الأمريكي بأنه نسبة الشيوعيين بجامعة الخرطوم تصل إلى خمسين بالمائة ، ولتبديد المخاوف الأمريكية من هذا الرقم أشار إلى أن جلّ هؤلاء عندما يتخرج يتخلى عن المبادئ الشيوعية ويتجه لممارسة الحياة العامة ، وأوضح محمد أحمد محجوب وزير الخارجية السوداني الذي كان حاضراً اللقاء لنائب الرئيس الأمريكي بأن الدعاية الشيوعية تحقق تقدماً في العالم ويرى بأنها عموماً أكثر فعالية من الدعاية الأمريكية ، وانتقد الشيوعيون في السودان برامج المساعدات التي تنوي الولايات المتحدة الأمريكية تقديمها للسودان بعد الاستقلال ووصفوها بأنها هيمنة سياسية من قبل الولايات المتحدة[٢٦] .

وتجدر الإشارة بأن المبادئ الماركسية دخلت السودان عن طريق معبرين :

أولهما : المعبر التاريخي عن طريق الطلاب الذين كانوا يتلقون دراستهم في الجامعات المصرية وانخرطوا في مصر بالمنظمات اليسارية (ح . م واسكرا) ثم انتقلوا إلى السودان وعملوا في الخفاء خوفاً من الدوافع الدينية المتأصلة في الشعب السوداني وعاداته وتقاليده ، وكان أول وفد من الطلبة السودانيين جاء من مصر في أواخر سنة ١٩٤٦م ومن بينهم الدكتور عبد الوهاب زين العابدين ومحمد أمين حسين المحامي وغيرهم ، وابتدأوا بإنشاء حركة شيوعية تابعة للتنظيم الشيوعي المصري .

أما المعيار الثاني : فكان عن طريق الاستعمار البريطاني وذلك لأن الشيوعيين كانوا يرفعون شعار ((الكفاح المشترك مع حق تقرير المصير)) ويطالبون بالاستقلال التام عن مصر بل عدوا النداء بوحدة وادي النيل مناهضة للقومية السودانية[٢٧] .

ويبدو أن المخاوف الأمريكية بشأن الحزب الشيوعي بالسودان مبالغ فيها نوعاً ما ، والواقع يشير إلى أن الحزب الشيوعي السوداني لم يكن يسيطر على الساحة السودانية فهو لم يستطع أكثر من (إنشاء جبهة مكافحة الاستعمار) بالتعاون مع حزب الوحدة الوطنية ولم يكن يُعرف مع حزب الوحدة الوطنية على المعارضة كما فشل الشيوعيون في تحقيق نتائج في الانتخابات التي ذكرناها قبلاً ما عدا سيطرته منذ عام ١٩٥٠م على نقابات اتحاد العمال ، وأن هنالك عدة عوامل إعاقة نمو هذا الحزب منها أن العداء للغرب في السودان كان أخف من غيره بالنسبة للمناطق العربية الأخرى ولم تصدم المصالح السودانية اصطداماً مباشراً مع الغرب فضلاً عن أنّ العلاقات المصرية السودانية بدأت تتدهور بعض الشيء بعد الاستقلال[٢٨] ، وظل هذا الحزب يتأرجح ويتأثر بالعلاقات السوفيتية المصرية .

كانت الولايات المتحدة قلقة من أي تقارب سوفيتي مصري بقدر قلقها من السودان نفسه وبسبب إرثه التاريخي والعربي المشترك بأن يكون عرضة لهيمنة مصرية ، وقد ناقش نائب الرئيس الأمريكي ذلك بوضوح مع عبد الله خليل الذي أعطى تصوراً واضحاً عندما سأله (ريجرد) عن تخمينه للعلاقات المصرية السوفيتية فأجاب بأن عبد الناصر حذر في تعامله مع السوفيت وهو حريص أن لا تسود الهيمنة للسوفيت مع أنه يرغب في إقامة علاقات جيدة مع السوفيت مبنية على الاحترام المتبادل مؤكداً على أن عبد الناصر مسلم وله طموحات كبيرة في قيادة الدول الإسلامية وليبدد المخاوف الأمريكية أكد عبد الله خليل أن المسلمين يعدون الشيوعية خطراً يهدد كيانهم مضيفاً بأن السودان لا يشعر حين ذاك بأنه مهدد من قبل مصر ، كما أن مصر لا تملك القدرة العسكرية لتستولي على أي منطقة مجاورة بالقوة ، فضلاً عن أن السودان يتطلع بإقامة علاقات جيدة وطبيعية دون وصاية مصرية ولكنه أكد من جانب آخر ضرورة أن يبقى جمال عبد الناصر ضعيفاً وأن المساعدات الأمريكية لمصر يجب أن تبقى محدودة[٢٩] .

وبالفعل أن الولايات المتحدة حاولت إضعاف مصر أو إيقاف نهضتها ومشاريعها التنموية عندما اعتذرت عن تمويل السد العالي ، بل ذهبت أكثر من ذلك إذ اعتبرت أن مياه النيل ليست ملكاً لمصر وحدها وأن هناك آخرين على مجرى النهر لهم آراء أخرى ، وكان القصد من وراء ذلك هو الإساءة إلى علاقات مصر مع السودان وأثيوبيا بعد احتلال مصر مكانة لائقة في أفريقيا وتصديها للمحاولات الأمريكية لاحتواء المنطقة ومد نفوذها فيها[٣٠] .

ولخص تقرير أمريكي في ٢٥ سبتمبر ١٩٥٧م بأن هدف الولايات المتحدة الأمريكية في السودان هو تشجيع ودعم العناصر التي تعتقد بأن النفوذ المصري المستمر سيؤدي بشكل نهائي إلى إضعاف السودان المستقل ،وعلى الولايات المتحدة أن تساعد في إنهاء الخلافات بين العناصر الثقافية والدينية للبلاد بما تخدم توجهاتها خوفاً من أن يصبح هذا الخلاف والشقاق سبباً لتغلغل شيوعي مصر ، ولا سيما أن مصر بعد الاستقلال بدأت تستخدم مختلف الوسائل للحد من النفوذ الغربي في السودان بقصد كسب أو إحراز نفوذ سياسي واقتصادي في الدولة المستقلة حديثاً ، وأن من مصلحة الولايات المتحدة والغرب هو إبعاد السودان عن دوره العربي وإقامة روابط وثيقة مع جيرانه في أفريقيا وبخاصة أثيوبيا وتشجيع الموظفين السودانيين إلى تدريب في أقطار غربية التوجه ،

وإفهامهم في الوقت المناسب إلى التطلع بإقامة علاقات طبيعية مع المملكة المتحدة يمكن أن تسهم في تطوير رأس المال السوداني فضلاً عن استخدام الولايات المتحدة برامجها في التبادل الثقافي لتعزيز وتوجيه قادة الطلبة وقادة سودانيين في التطلع نحو الولايات المتحدة والغرب ، ولإقامة علاقات وثيقة بين الجامعات الأمريكية وجامعة الخرطوم ، حثت الحكومة السودانية على اتخاذ إجراءات ضرورية للحد من النشاط الشيوعي والمصري في المؤسسات والتنظيمات التربوية والثقافية[٣١] .

ثانياً : موقف السودان من مشروع (إيزنهاور) :

عندما زار (ريجارد) السودان في ١٣ آذار ١٩٥٧م اجتمع مع القيادة التي كانت ذات اتجاهات وميول مختلفة باعتبارها حكومة اتحادية وقد شرح نائب الرئيس الأمريكي الأهداف العريضة لهذا المشروع بتأكيده أمرين رئيسيين لهذا المشروع :

الأول : هو ضمانه وتأكيده للوقوف مع أقطار الشرق الأوسط ضد أي عدوان شيوعي

الثاني : هو تقوية أقطار المنطقة عبر مساعدة اقتصادية لكي تتمكن أقطار هذه المنطقة من الحفاظ على استقلالها حسب رأيهم[٣٢] ، وبدا للسودانيين أن التعاون مع هذه الأفكار قد يولد حساسية لدى أطراف دولية أخرى هي بأمس الحاجة لها كدولة مستقلة حديثاً ولهذا فإن الحكومة السودانية كانت حذرة في تعاملها مع هذا المشروع سيما وأن مصر قد رفضته كلياً ، وقد عبر (ريجرد) عن هذا التناقض في تقرير له عن زيارته إلى السودان قدمه إلى الحكومة الأمريكية بقوله إنه وجد جواً سياسياً غامضاً بين مؤيد ومعارض لهذا المشروع ، واتهم المصريين بالعمل على إحباط الموافقة على المشروع في جناحه الجنوبي ، وقد اعتقلت السلطات السودانية أحد السودانيين الذي كان يوزع منشورات تشجب بعثة نائب الرئيس أثناء خروجه من القنصلية المصرية[٣٣] .

وأشار التقرير أن وزير الخارجية السوداني عرض موقف حكومته أثناء اجتماعه مع نائب الرئيس لقراءة مذكرة شفوية التي تبنت على وجه العموم شكوكها في المشروع ، وبيّن أنه سيؤدي إلى ردود فعل قوية من قبل الاتحاد السوفيتي ، وتفتيت الجامعة العربية ، ويضيف إسرائيل كخطر دائم للسودان ، وأن سياسة السودان ذات حياد إيجابي ولا ينحاز إلى أيّ جانب في صراعات الشرق والغرب طالما لا يوجد هنالك تهديد لاستقلالها وسيادتها ، واختتم وزير الخارجية السوداني قوله بأسئلة تبدو منطقية للإجابة عليها من الطرف الآخر تتعلق بتشابك المساعدات العسكرية والاقتصادية وإمكانية فصلها ، وهل أن المشروع موجه ضد الدول الشيوعية بشكل أساسي أو حتى الدول الغربية التي تهدد دولاً أخرى ، وهل أن المقترحات المقدمة هي جزء من الضغط على قطر عربي آخر ، وهل ستسمح الشروط الأمريكية بالحفاظ على سياسة الحياد الإيجابي عن الكتلتين الرئيسيتين ، وقد نوه وزير الخارجية السوداني في مداخلة له مع نائب الرئيس الأمريكي بأن أي مساعدة اقتصادية لا بد أن لا تتجاوز على سياسة السودان واستقلالها الوطني ، كما أن المبالغ يجب أن تكون ضخمة بما يكفي لتواجه احتياجات السودان من جهة وتكون تبريراً مقبولاً لمشاركته في المشروع من جهة أخرى وعلى أن يكون الإنفاق من الأموال في المشاريع المقترحة من قبل الولايات المتحدة لفائدة البلد ، وأن يمتلك السودان مزيداً من الدولارات وخبراء قليلين بشرط عدم المساس بمصالح أيّ بلد عربي ، واختتم قوله مخاطباً (ريتشرد) : هل تعتقدون أن شروطاً كهذه تكون مقبولة ؟ وأجاب نائب الرئيس الأمريكي : ((إننا لن نحاول فرض سياستنا على أي بلد وسنبقى أصدقاء حتى لو رفضت السودان قبوله)) مبيناً أن دولاً عربية وأخريات في الشرق الأوسط وافقت على هذه السياسة[٣٤] .

وفي أثناء مناقشات اليوم التالي أي : في ١٤ آذار ١٩٥٧م قدمت الحكومة السودانية مذكرة مكتوبة وهي أجوبة للأسئلة التي طرحت لتسهيل مهمة الفريق الأمريكي من جانب ، وتبدو تعجيزية من جانب آخر وتتلخص بما يلي :

أولاً : فصل المساعدات الاقتصادية عن العسكرية .

ثانياً : أن قبول مساعدة اقتصادية لا يمنع من احترام الولايات المتحدة لسياسة الحياد الإيجابي التي ينتهجها السودان .

ثالثاً : أن المساعدة الاقتصادية لا تضر بأي بلد عربي .

رابعاً : أن المشاريع التي ستمون تحت هذا المشروع هي تلك التي تقترحها الحكومة السودانية وتوافق عليها الولايات المتحدة .

خامساً : أن المبالغ التي تنفق على مشاريع في السودان يجب أن تكون تحت تصرف الحكومة السودانية .

سادساً : إشراك خبراء فنيين للمشاريع المتفق عليها فقط .

سابعاً : أن قبول مساعدة فنية لا يمنع السودان من قبول مساعدة من أقطار أخرى من ضمنها الاتحاد السوفيتي[٣٥] .

ومن الواضح أن الوفد السوداني قد تلقى تعليمات واضحة من الحكومة إذ كان عاجزاً أثناء المفاوضات وغير مستعد لتجاوز النقاط التي طرحت أو حتى تعديلها ، ورفض (ريجرد) اقتراح تقدمت به السودان لإجراء مباحثات تمهيدية بخصوص بعض المشاريع التي لا تدخل ضمن مشروع إيزنهاور ، ورفضت الولايات المتحدة تقديم أي مساعدة إذ لم تقبل السودان المشروع بيد أن الولايات المتحدة أبقت الباب مفتوحاً لاحتمالية تعاون سوداني أمريكي على أن طلب أي مساعدة خارج إطار مشروع إيزنهاور يعامل بسياسة مختلفة وفي ظل الظروف التي تسود وقت إذ ، وقد تفرض قيود أكثر على برامج المساعدات الاقتصادية فضلاً عن أن توفير الأموال اللازمة يكتنفه الغموض طالما أن السودان استمرت بإشاراتها المتكررة إلى اتخاذها مبدأ سياسة الحياد الإيجابي وعدم الدخول في المعسكر الغربي بعكس دول أخرى أعلنت موقفها بوضوح في مواجهة الشيوعية الدولية ، وأن الكونغرس الأمريكي سيرفض إقرار أي مبالغ إذا ما أصرت السودان على سياستها ، وأكد وزير الخارجية السوداني من جانبه أن السودان إذا طلب مساعدة ستكون حصراً في الجانب الاقتصادي وأنه ليس بحاجة إلى مساعدات عسكرية من أي بلد ، وأعلن بصراحة أنه لا يمكن قبول المبدأ بصيغته تلك ومع ذلك فإن الحكومة ستدرس الأمر ، واتفق الجانبان على بيان مشترك اعترضت فيه الولايات المتحدة على النقاط السبعة التي أراد وزير الخارجية السوداني ذكرها أثناء قراءة البيان[٣٦]

أصيب (ريجرد) بخيبة أمل كبيرة ونهاية غير مرضية لإصرار السودان على موقفها من رفض المساعدات الأمريكية ، وذكر أنه (لاشيء يبدو ينجز) على صعيد المفاوضات ، وأنه ليس من الحكمة فرض مساعدات عليهم دون تقديم على الأقل بيان عام أو إضافي للموافقة على سياسة الولايات المتحدة الأمريكية ، وأوضح (ريجرد) في تقريره أن رفض السودان للمشروع استند على معطيات منها أن البلاد في وضع اقتصادي جيد نسبياً ، وبناء على ذلك فإنها لا تشعر بضغط كبير للحصول على مساعدات أجنبية ، كما أن الحكومة السودانية تستخف بخطر التغلغل الشيوعي وخشية الحكومة من التورط في سياسات الدول الكبرى ومعاداة مصر ودول عربية أخرى رافضة للمشروع ، ومع أن رئيس الوزراء والبعض في الائتلاف يرغبون في إقامة علاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية لكنهم غير مستعدين لتصفية حسابات مع الجهات الأخرى المناوئة للولايات

المتحدة خوفاً من سقوط الحكومة ، ويعتقد السفير الأمريكي (بـن كـارتون) أن سـقوط الحكومـة لا يكون في صالح الولايات المتحدة وحتى أولئك الذين يؤيدون تعاونهم مع الولايات المتحدة يخشون من إظهار تأييدهم بشكل واضح في المشروع أو معارضة الشيوعية الدولية فضلاً عن أن قضية قبول المشروع أو حتى طلب مساعدة أمريكية بعيدة عن الحسم داخل الحكومة السودانية ومـع ذلـك فـإن السـودان بسبب موقعه وصلاته العربية والأفريقية تستحق التودد إليه أمريكياً لكـي لا يقـع تحـت الهيمنـة المصرية أو النفوذ الشيوعي ، واقترح نائـب الـرئيس اتبـاع سياسـة المراقبـة والحـذر ، ورغـم فشـل البعثة في إقناع السودانيين قبول المشروع بيد أنها خلقت نوعاً من التفاهم المشترك[٣٧] .

ثانياً : الاتجاه الاقتصـادي :

شـهدت خمسـينيات القـرن الماضـي أحلافـاً ومعاهـدات ارتبطـت ارتباطـاً وثيقـاً بالجانـب الاقتصادي لتشكل نوعاً من الضغط لتقبل سياسات الدول الكـبرى في الحـرب البـاردة بـين الكتلـتين الشرقية والغربية مثل المشروع الرباعي للدفاع عن الشرق الأوسط وحلـف بغـداد ،ومـن ثـم مشـروع إيزنهاور ، وأن السودان المستقل لم يخرج من هذا الإطار في السياسة الأمريكية إذ كان لدى الولايات المتحدة الأمريكية اتفاقيات اقتصادية مع أكثر من خمسين بلداً ، واتفاقيات وقواعـد عسـكرية أكثـر من أربعين بلداً ، ومع أن الولايات المتحدة تؤكد بأنها ليست لديها قيود مصاحبة لهـذه الاتفاقيـات ، بيد أن جميع الفقرات المشمولة في الأمن المتبـادل لهـذه الاتفاقيـات مشـروط بمسـاعدات اقتصـادية للوقوف ضد الهيمنة السوفيتية وخطر الحركات الهدامة كما يصفونه٣٨ .

وعبر عن ذلك بصراحة نائـب الـرئيس الأمريكـي أثنـاء زيارتـه للسـودان لتمريـر مشـروع إيزنهاور عندما قال : ((إن دوافع الولايات المتحدة في المساعدات الاقتصادية لم تكن خيرية))٣٩ . أي مشروطة بقبول مشروع إيزنهاور .

أبدت الولايات المتحدة الأمريكية لأول وهلة استعدادها لمساعدة السودان اقتصـادياً ومـع أن هذه المساعدات لم تنجز على صعيد الواقـع طالمـا أن المحادثـات السياسـية لمشـروع إيزنهـاور بقيـت متعثرة في حينها إلا أنها كانت موضع اهتمام الإدارة الأمريكية علـى كـل حـال ، إذ أكـدت الإدارة الأمريكية لسفيرها في السودان أن تقديم أي مسـاعدة يتوقـف بحسـب رغبـة السـودان وحكومتـه في قبول نوع المساعدة باعتبار أن السلطات السودانية على اطلاع تام بوضعها الاقتصادي والقادرة وحدها تحديد بشـكل أفضـل مـا تحتاجـه اقتصـادياً ، علـى أن يـتم ذلـك في مناقشـات تجـري بـين ممثلـي الحكومتين لعقد اتفاقيات بهذا الخصوص ، ولطمأنة السودان بأن هذه الاتفاقيات ليس القصـد منهـا هو الهيمنة ، أبدت الحكومة الأمريكية استعدادها لتزويد السودان بنصوص اتفاقيات لـدول أخـرى ارتبطت مع الولايات المتحدة باتفاقيات للاطلاع عليها مثل العلاقات الاقتصادية الودية مـع أثيوبيـا بحسب رأيها ، واتفاقية التعاون الفني مع مصر ، واتفاقية الدفاع العسـكري مـع لبنـان ، واتفاقيـة مماثلة مع العراق ، ومـن وجهـة نظـر الإدارة الأمريكيـة أن هـذه الاتفاقيـات المبنيـة علـى التفـاهم المشترك وليس إملاء من طرف واحد . ومع ذلك فـإن الولايـات الأمريكيـة لم تخفـي أهـدافها تجـاه المساعدات الاقتصادية بشأن السودان عندما قال السفير الأمريكي في السودان إنـه لـيس مـن مصـلحة السودان قبول مساعدات أمريكية سوفيتية إذا كانت راغبة في مساعدة الولايات المتحدة الأمريكية ، وفي نظر الإدارة الأمريكية أن هذه المساعدات ليس محل مساومة ومزايدة مع الاتحـاد السـوفيتي لأن الأهداف والغايات تختلف ((نحن لا نعرض ثمناً أغلى من السوفيت ، لأننا لا نعرض الشيء ذاته))٤٠ .

وكان الاتحاد السوفيتي إذ عرض على السودان مساعدته لتنفيذ مشاريع الري كما ألمح لشراء كميات كبيرة من المنتوجات السودانية وخاصة (القطن) عندما كان السودان يواجه صعوبة في تصريف محصوله من (القطن) في الأسواق العالمية سنة ١٩٥٧م غير أن هذه الجهود لم تتوج بالنجاح الكبير ، وقدرت الواردات السودانية من الكتلة السودانية زهاء ٦٪ بالمائة سنة ١٩٥٦م وتدنت ٣٪ بالمائة سنة ١٩٥٧م ، أما صادرات السودان إلى الكتلة السوفيتية وخاصة الصين فكانت ٤٪ من مجمل صادرات السودان لسنة ١٩٥٧م ، ولم تبدي الحكومة السودانية ميلاً كبيراً لقبول عروض الكتلة السوفيتية من القروض والمساعدات الفنية٤١ .

تميزت المساعدات الأمريكية الاقتصادية بالمماطلة والتسويف ، وعملت بخبث عن طريق سفيرها في السودان بإقناع الحكومة السودانية بالانضمام إلى عضوية صندوق النقد الدولي وبنك الاعمار والتنمية الدولية ، وأبدت استعدادها لمساعدة السودان في ذلك بشكل مبكر يهدف ربط هذا البلد بتبعية اقتصادية تشكل آثاراً سلبياً على الاقتصاد السوداني على المدى البعيد ، متذرعة بأن أي مساعدة فنية أو تنموية يطلبها السودان من الولايات المتحدة مرتبطة بإجراءات الكونغرس الأمريكي الذي حدد بمبلغ (٥ مليون) دولار في مجال التنمية ، و (١,٥) مليون دولار للمجال الفني وذلك للسنة المالية ١٩٥٦م ، وإذا لم يتم الاتفاق بين الطرفين السوداني والأمريكي فإن المخصصات المطلوبة وفق ما هو مخصص يمكن أن يحول ميزانية ١٩٥٧م٤٢ .

ومن الطبيعي أن السودان المستقل حديثاً كان يعاني من ارتباك في نظامه المالي ، وفي كانون الأول ١٩٥٦م وفي محادثات خاصة بين الطرفين وافقت الولايات المتحدة الأمريكية إرسال ثلاثة خبراء في الصيرفة والنقد تابعين لملاك لجنة الاحتياطي الفدرالي وذلك لصياغة بنود تتعلق بالبنك المركزي وتحملت الحكومة الأمريكية أجور هؤلاء وبمشاركة رمزية من لدن السودان ،مستفيدة من خبرة الموظفين المدنين البريطانيين الذين عملوا سابقاً مستشارين إداريين في هذا البلد حينذاك٤٣ .

وفي أثناء زيارة نائب الرئيس الأمريكي ، وبما أن المشروع الأمريكي مرتبط تماماً بالمساعدات الاقتصادية ، فقد عرض وزير الخارجية السوداني أثناء المحادثات متطلبات السودان لتطوير اقتصاده مشيراً إلى أن السودان يحتاج إلى نوعين من التطور الاقتصادي :

الأول : يتعلق بمشاريع مقبولة في تأسيس بنوك وتحول عبر قروض خاصة ، أو بواسطة وكالات كالبنك العالمي ، وإقامة مشاريع مثل مصانع الغزل والنسيج ، ومعامل معالجة ورق البردي والمشاريع الكهربائية ، وأن هذه المشاريع لا تسبب مشكلة للسودان لأنه قادر أن يتعامل معها ، ويستطيع أن يدفع ثمنها من موارده الخاصة .

أما الثاني : يتعلق بمشاريع تنموية لا تجني فوائد مالية مباشرة لكنها ضرورية لتطوير البلد ، وأن الاحتياجات السودان الأولية في هذا الميدان تشمل تطوير الثروة المائية والطرق وتوفير مياه للبدو وتوطينهم في مواقع دائمة ، وأن الاستقرار العام لهؤلاء يخدم تطور السودان ، وعلى سبيل المثال يمكن أن يتضاعف إنتاج وتصدير الصمغ العربي ، وأن ذلك يتطلب إقناع هؤلاء البدو بالاستقرار في مناطق الإنتاج والمساعد في جمعه ، كما أن تعبيد الطرق ضروري لتسهيل وصول المنتجات من وإلى السودان٤٤ .

أما في ميدان التجارة الخارجية فقد عبر وزير الخارجية السوداني لريجرد عن أمل السودان في توسيع التجارة الخارجية مع الولايات المتحدة الأمريكية ، وأن تفتح الولايات المتحدة أسواقها لبيع القطن السوداني ذي التيلة الطويلة . إن ذلك لا ينافس القطن الأمريكي ، وشكت

الحكومة الأمريكية من الخسائر التي يتعرض لها السودان بسبب بيع الفائض الأمريكي إلى الهند الذي كان يشكل سوقاً مهماً لصادرات السودان من القطن ، وأضاف وزير الخارجية السوداني بأن أسواق قطن السودان الخارجية ثابتة عموماً بسبب الوضع السياسي في الشرق الأوسط ، إذ إن تدهور العلاقات المصرية مع فرنسا وبريطانيا على خلفية حرب السويس أتاحت للسودان فرصته لبيع كميات كبيرة من القطن لهذين البلدين تعويضاً عن القطن المصري على أن السودان كان يرى أن ذلك حل مؤقت وقتذاك ، وأنه يتطلع لإيجاد سوق ثابتة كالسوق الأمريكية ، ومن جانبه أكد نائب الرئيس الأمريكي عن أمله بإمكانية زيادة مبيعات القطن السوداني إلى الأسواق الأمريكية ، لكن ذلك لا يخلو من صعوبات سيما وأن الولايات المتحدة لها مشاريع اقتصادية بهذا الخصوص ، وأن السودان بإمكانه تصدير قطنه عبر قنوات تجارية مألوفة ، وأن تصدير الفائض الأمريكي ليس القصد منه تعطيل أو تأثير على أسواق تجارية طبيعية٤٥ كالهند وتر الولايات المتحدة الأمريكية أن الاعتماد على محصول واحد كالقطن له تأثيرات مستقبلية على الاقتصاد السوداني باعتباره أحادي الجانب غير متنوع ولا بد من الحاجة إلى بناء قاعدة من شبكة المواصلات ونظام نقل محسن ، وتشجيع الاستثمار الأجنبي ولا سيما مشاركة المصالح التجارية والصناعية الأمريكية في السودان٤٦

يتضح مما تقدم أن السياسة الأمريكية في السودان لم تحقق ما أرادته لسببين :

الأول : داخلي ، ويتمثل في الاتجاهات المعارضة للسياسة الأمريكية بفعل التأثير العربي .

وقد أشارت التقارير الأمريكية بوضوح عن عدم الانسجام في الحكومة تجاه المشاريع الأمريكية .

والثاني : أن السياسة الأمريكية تجاه الوطن العربي محل شك وريبة ، فالوقائع المتكررة والملموسة تدل على دعم أمريكي لإسرائيل من جهة وضرورة تنمية حسن النية عند العرب من جهة ثانية مع تجاهلها لمصالح العرب السياسية الذي كانت تقوده الخارجية الأمريكية في وسط الخمسينيات هو لتقوية نفوذ أمريكا وسطوتها على العالم العربي٤٧ ، فضلاً عن أن المشاريع الاقتصادية كانت تصاحبها إملاءات أمريكية لقبول مشروع إيزنهاور ، وكان ذلك يتعارض مع سياسة الحياد الإيجابي التي كان السودان ينتهجها ، ويبدو أن الوضع السياسي المرتبك والاختلافات الكبيرة بين اتجاهات أول حكومة سودانية بعد الاستقلال والضغط الدولي على هذه الدولة الناشئة أدى بسرعة إلى قيام انقلاب عسكري في السودان في ١٧ تشرين الثاني ١٩٥٨م ، وقد اختلفت الآراء في أهداف هذا الانقلاب ، فمنهم من وصفه بالانقلاب القومي٤٨ ، بينما كانت الدعاية البريطانية والأمريكية تفسر الانقلاب لصالحها٤٩ .

الهوامش والمصادر

(١) لوتسكي ، تاريخ الأقطار العربية الحديث ، دار التقدم (موسكو : ١٩٧١م) ص١١٤ .

(٢) المصدر نفسه ، ص٣١٢ .

(٣) أحمد إبراهيم دياب ، تطور الحركة الوطنية في السودان (١٩٢٨–١٩٥٣) دراسة وثائقية ، مؤسسة الخليج للطباعة والنشر ، ص٤٣–٤٤ .

(٤) جورج نشوفسكي ، الشرق الأوسط في الشؤون العالمية ، ج٢، ترجمة جعفر خياط ، مراجعة محمود الأمين ، بغداد (د.ت) ، ص٢٣٤–٢٣٥ .

(٥) دياب ، المصدر السابق ، ص٢٣٤–٢٣٥ .

(٦) تشوفسكي ، المصدر السابق ٢٣٤–٢٣٥ .

(٧) مذكرات أنتوني آيدن ، القسم الأول (١٩٥١–١٩٥٧) ترجمة خيري حماد ، بيروت (د.ت) ص٣٣٣–٣٣٤ .

(٨) إبراهيم شريف ، الشرق الأوسط ، بغداد : ١٩٦٥م ، ص١٩٨ .

(٩) زار صلاح سالم السودان في تشرين الأول ١٩٥٢م واطلع الأحزاب السودانية حول نقاط الخلاف التي ظهرت أثناء المناقشات البريطانية المصرية ، فاجتمع مع ممثلي الأحزاب السياسية ، وهي الحزب الوطني الاتحادي ، وحزب الأمة ، والحزب الجمهوري الاشتراكي ، وحزب الوطن ، وعقد اجتماعات مطولة استمرت عدة أيام بسبب اعتراض ممثل الحزب الجمهوري الاشتراكي على الجلاء مدعياً أن حزب الأمة يريد السيطرة على الحكم ، وبعد الجهود القوية التي أبداها صلاح سالم ، ثم الاتفاق بين الأحزاب السياسية في العاشر من يناير ١٩٥٣م ، وكان اتفاق الأحزاب السياسية قد عجل بالمباحثات المصرية البريطانية وتتويجها باتفاقية ١٢ شباط ١٩٥٣م .
ينظر : دياب ، المصدر السابق ، ص٣٣٤ وما بعدها .

(١٠) سنان صادق حسن الزيدي ، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه مصر (١٩٥٢–١٩٥٦) رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى كلية التربية ابن رشد ، جامعة بغداد ٢٠٠١م ، ص١٣٦–١٣٧ .

(١١) نشوفسكي ، المصدر السابق ٢٣٤–٢٣٥ .

(١٢) بيير فونتين ، السباق الجديد نحو البترول ، ترجمة فوزي عبد الحميد ، أبو بكر محمد بكر ، مراجعة جلال صادق ، العدد (١٧١) الدار القومية للطباعة والنشر

(١٣) الزيدي ، المصدر السابق ص١٢٩ .

(١٤) فونتين ، المصدر السابق ص١٥ .

(١٥) فؤاد مرسي ، العلاقات المصرية السوفيتية (١٩٤٣–١٩٥٦) مصر (د.ت) ص١٣٤ .

(١٦) فونتين ، المصدر السابق ص١٥ .

(١٧) نشوفسكي ، المصدر السابق ، ص٢٣٥ .

(١٨) انضم الأزهري إلى مجموعة الخريجين التي عقدت أول مؤتمر لها سنة ١٩٤٠ ، وأصبح الأزهري رئيساً لهذا المؤتمر ومارس نشاطه السياسي تحت اسم مؤتمر الخريجين وهم جماعة من الشباب المتحمس جمعتهم ظروف الدراسة والروابط الوثيقة بينهم ورغبتهم في خدمة وطنهم ، وتحولت هذه الجماعة إلى حزب سياسي سنة ١٩٤٣م سمي حزب الأشقاء برئاسة الأزهري ، وكان هدف هذا الحزب الوحدة السياسية الإدارية الكاملة لوادي النيل تحت التاج المصري ، وقد اتهمته بريطانيا بأنه حزب معاد لمصر ، وأثناء عملية تقرير المصير أصبح الأزهري رئيس أول حكومة اتحادية .
ينظر : دياب ، المصدر السابق ، ص٢٠٤ وما بعدها .

([19]) F.R. U.S , 1955-1957 . vol . x v II . washigton 195, instruction – fron the department of state diplomatic mission , August 16 , 1955 pp 624 – 625 .

(٢٠) هنري لورانس ، اللعبة الكبرى ، المشرق العربي والأطماع الدولية ، ترجمة عبد الحكيم الأربد ، مراجعة رجب بو دبوس ، ليبيا ، ١٩٩٣ ، ص١٣٦ .

([21]) F.R . U.S , Opcit , pp . 625 – 626 .

(٢٢) عبد الحميد القيسي ، عبد علي الخفاف ، البحر الأحمر ، أهميته الاقتصادية والاستراتيجية ، منشورات مركز دراسات الخليج العربي ، البصرة ، ١٩٨٦ ، ص٩٨ .

(٢٣) جميل مصعب محمود ، القضية الارتيرية منذ تسويات الحرب العالمية الثانية حتى عام ١٩٧٨ (بغداد : ١٩٨٠) ص٣١٨–٣١٩ .

(24) F.R.U.S, Opcit , Instruction From the department of State to the Embassy in Sudan , SA – 8750 of May 7, 1956 , p. 628 .

(25) F.R. u.s. Opcit , Memorundum of aconversation Khatonm , March 13 , 1957 , Visit of Vice President Richard M. Nixon P. 637 .

(26) Ibid , p. 637 .

(٢٧) دياب ، المصدر السابق ، ص٢٤٨– ٢٥١ .

(٢٨) والتر لاكور ، الاتحاد السوفيتي والشرق الأوسط ، نقله إلى العربية لجنة من الأساتذة الجامعيين ، بيروت ، ١٩٥٩ ، ص٣٣١ .

(29) F.R U.S, Opcit , Khatoum , march 13 , 1957 . P. 637 .

(٣٠) محمد حسنين هيكل ، ملفات السويس ، حرب الثلاثين سنة (القاهرة ، ١٩٨٦) ص٤٤٨–٤٥١ .

(31) F.R. U.S, Opcit , Operations Coorolinating Boared , Report , September 25 , 1957 , PP. 644 , 645 .

(32) F.R. U.S, Opcit , Khartoum , March 13 , 1957 , P. 635 .

(33) F.R. U.S, Opcit , Telegram From the Consulate of Asmara , to the Department of State , No . 71 of Aprile 22 , 1957 . P 639 .

(34) Ibid , P. 640 – 641 .

(35) Ibid , P. 641 .

(36) Ibid , P. 641 .

(37) Ibid , PP. 642 – 643 .

(38) F.R. U.s, Opcit , CA . 8750 of May 7, 1956 p. 628 .

(39) F.R. U.s, Opcit , Memoradum of Canversation , Khartoum , March 13 , 1957 , P. 635 .

(40) F.R. U.s, Opcit , CA. 8750 of May 7, 1956 , P. 629 .

(٤١) لاكور ، المصدر السابق ، ٢٩٥–٢٩٦ .

(42) F.R. U.S, Opcit , CA. 8750 of May 7, 1956 .PP 630-631 .

(43) Ibid , P. 631 .

(44) F.R. U.S, Opcit , Memorand of a Convesation , Khartoum , March 13 , 1957 , PP. 634 – 635 .

(45) Ibid , P. 636 .

(46) F.R. U.S , Opcit , Operations Coorolioting Board Repont , September , 25 , 1957 , P 645 .

(٤٧) جورج لتشوفسكي ، المصدر السابق ، ص٣٥٩ .

(٤٨) إبراهيم شريف ، المصدر السابق ، ص٢٠٤ .

(٤٩) وليد محمد سعيد الأعظمي ، السودان في الوقائع البريطانية ، انقلاب الفريق إبراهيم عبود (بغداد – ١٩٩٠) ص١٣٧ ، ١٣٨ .